المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الجمعة 29 نيسان 2022

مقالات

القناة 12: معركة حماس بين الحروب" تزيد وضع "إسرائيل" تعقيدًا

ميخائيل ميلشتاين

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

تعد جولة التصعيد التي تواجهها "إسرائيل" منذ الشهر الماضي موجة استثنائية مقارنة بالأزمات التي اندلعت على الساحة الفلسطينية في الماضي. وتدور الجولة الحالية في العديد من النقاط، وتتجلى في أشكال مختلفة (العمليات الفردية، والتوترات في المسجد الأقصى، و"تقطير" الصواريخ من غزة ولبنان، والاشتباكات المسلحة في شمالي الضفة الغربية) واندلاعها ليس له سبب واضح.

عشية الأحداث ساد هدوء نسبي بعد إجراءات التهدئة التي اتخذتها "إسرائيل"، وخاصة التسهيلات التي تم اتخاذها في الضفة الغربية وغزة، و"تحييد" قضية الشيخ جراح وتحسين العلاقات مع دول المنطقة. وما زال هناك خيط رفيع يربط بين ساحات التوتر الخمس (القدس والضفة الغربية وغزة والفلسطينيين في الداخل المحتل ولبنان) ويقود هذا الخيط إلى حماس. وهذه أذرع تشكل خطرا على "إسرائيل" في عدة ميادين، لكن مصدرها "دماغ" واحد ينسق ويربط بينها ويمدها بالقوة والتوقيت والتحركات المختلفة.

حماس تقود معركة بين الحروب بالتوازي مع سياسة التفريق بين غزة وبقية المناطق (العمل المقاوم في كافة المناطق دون جر غزة لحرب) وهما مفهومان رسمتهما "إسرائيل" وأجرت حماس عليهما تعديلات وتبنتهما.

وفي هذا السياق تسعى حماس جاهدة إلى تحقيق أهدافها الأيديولوجية من خلال الاحتكاك بـ"إسرائيل" في الساحات التي تناسبها دون جر قطاع غزة إلى معركة واسعة، وهنا تبرز الجهود المستمرة لإشعال القدس والضفة الغربية مع الحفاظ على الهدوء النسبي في قطاع غزة الذي "يصدر"منه جزء كبير من "الإرهاب" والتحريض.

جهد الهجمات الحالية هو حلقة أخرى في جهود حماس لتطوير المعركة التي بين الحروب، والذي تجسد في السنوات الأخيرة في "مسيرات العودة" و"إرهاب البالونات الحارقة والمتفجرة " والتي كانت تهدف أيضًا إلى انتزاع تنازلات من "إسرائيل" والحفاظ على صورة التنظيم القتالية، دون الانجرار إلى معركة واسعة في غزة أو اضطرارهم لتقديم تنازلات وخاصة في قضية الأسرى والمفقودين.

لقد استعدت "إسرائيل" لمواجهة المعركة مثلما نشأت العام الماضي، لكنها تواجه نموذج تهديد جديدا معقدا وضبابيا. حتى الآن لم تندلع هناك مواجهة في غزة أو انتفاضة في الضفة الغربية أو اشتعال للوضع في المدن والقرى الفلسطينية في الداخل (حسب مفهوم حماس هذا يعتبر إنجازا استراتيجيا تم "اختراعه" في "عملية حارس الأسوار" وتجري محاولات مستمرة للحفاظ عليه وتطويره)، ولكن هناك توتر شديد يحمل داخله احتمالية حدوث اشتعال سريع في عدة مناطق.

حماس مسؤولة عن الكثير من التحريض وتحاول تحويله إلى هجمات مميتة، مستفيدة من "التربة الخصبة" للشبكات الاجتماعية والمشاكل العميقة الجذور التي يعاني منها جزء كبير من الجيل الفلسطيني الشاب.

قد تختتم حماس شهر رمضان بشعور من الإنجاز: فهي طبقت "مقاومة عملية" في ساحات غير غزة، وصقلت صورتها كمدافع عن القدس، وتشعر بأنها نجحت في ردع "إسرائيل" عن اتخاذ خطوات ضدها، بالإضافة إلى الأضرار المحدودة نسبيا التي لحقت بها، (في غزة كان يسود التقدير بأن "إسرائيل" ستعود خلال أيام قليلة لفتح المعبر لإدخال العمال إلى "إسرائيل" في ضوء ما كان يُنظر إليه على أنه خوف "إسرائيلي" من حدوث تصعيد قد يتطور نتيجة لهذه الخطوة).

من جهتها فإن إسرائيل مطالبة بإجراء فحص دقيق لسياستها تجاه الساحة الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، والتي تفتقر إلى استراتيجية منظمة طويلة المدى، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الواقع السياسي المهتز.

في هذا السياق سيكون من الضروري إعادة تشكيل قواعد اللعبة ضد حماس، التي تمتعت في العام الماضي بتسهيلات مدنية غير مسبوقة (على رأسها السماح بدخول العمال) مع تحديد أثمان واضحة لها أهمها: وقف جهودها لإشعال الضفة الغربية والتقدم في قضية الأسرى والمفقودين.

ومن المحتمل أن تؤدي مثل هذه السياسة إلى توترات على جبهة قطاع غزة؛ لكن البديل عن ذلك هو الاستعداد للاستمرار في تلقي الضربات في ساحات أخرى وقبول شروط سياسة التفريق التي تفرضها حماس والاستفادة من تحسين الوضع المدني في غزة؛ لترسيخ حكمها وتحسين استعدادها لمعركة مستقبلية و"احتلال" النظام الفلسطيني.

مما سبق يتضح أن الخيار الاستراتيجي حول غزة بين السيئ والأسوأ، والسلوك في هذه الساحة يتطلب رؤية رصينة من "إسرائيل" مع طول نفس لا يقل عن طول النفس الذي تعتمده حماس وترتكز عليه.

* * *

"هآرتس": بين إنكار الكارثة و إنكار النكبة

بقلم: ديمتري شومسكي

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

يمكن الأمل بأن الحرب الامبريالية لروسيا البوتينية ضد الشعب الاوكراني ستنتهي بخيبة أمل للإمبريالية الروسية القومية، بالضبط مثلما انتهت في السابق الحرب بين روسيا واليابان في 1904 – 1905، وحرب الشتات السوفييتية ضد فنلندا في 1939 – 1940. ولكن إذا هزم الاحتلال الروسي بشكل نهائي فيبدو أن الانتصار المأمول سيجبي من الأمة الاوكرانية ليس فقط ثمن انساني ومادي باهظ جدا، بل ايضا ثمن اخلاقي لا بأس به. لأنه من الآن يبدو أن الرواية القومية الاوكرانية، مثلما هي آخذة في التشكل ازاء حملة القتل الروسية في ارجاء اوكرانيا، تعكس أكثر فأكثر عناصر من الاستقامة القومية وانكار للمسؤولية التاريخية.

الدليل البارز على ذلك قدمه رئيس اوكرانيا فلودمير زيلينسكي في خطابه في الشهر الماضي في الكنيست في اسرائيل، في الوقت الذي عرض فيه صورة مشوهة للسلوك الاوكراني في فترة كارثة يهود الاتحاد السوفييتي. عندما جاء للوم، وبحق، حكومة اسرائيل بسبب رفضها الوقوف بصورة قاطعة الى يمين الشعب الاوكراني في حرب وجوده ضد العدوان الروسي، قال زيلينسكي بأنه عندما وجد يهود اوكرانيا أنفسهم امام العدو القاتل

النازي في الحرب العالمية الثانية فان الشعب الاوكراني اتخذ القرار الاخلاقي الصحيح وهب لمساعدة جيرانه اليهود.

كل من لهم خبرة، حتى لو قليلة، في تاريخ الكارثة في اوكرانيا السوفييتية يعرفون أن هذا الامور بعيدة جدا عن الحقيقة. نعم، كان هناك اوكرانيون قلائل عرضوا حياتهم للخطر من اجل انقاذ حياة اليهود الذين وقفوا امام رعب الابادة. يجدر، ضمن امور اخرى، التذكير في هذا السياق برئيس اساقفة الكنيسة الكاثوليكية اليونانية الاوكرانية، اندريه شابتسكي، الذي رحب في الواقع باحتلال المانيا لأوكرانيا، لكنه عارض بشدة ملاحقة اليهود وشجع المؤمنين الذين خضعوا لإمرته على مساعدتهم. ولكن بشكل عام، بالتحديد الجهات التي كانت مرتبطة بشكل واضح بالقومية الاوكرانية الممأسسة، مثل رجال شرطة اوكرانيين، اخذت الى جانب وحدات التصفية دور نشط في القتل الجماعي لليهود. ومن اجل إدراك ذلك يكفي القاء نظرة على الشهادة المروعة لدينا برونتشفا، من الناجين القلائل من مذبحة بابي يار في كييف، التي يمكن قراءتها في الرواية الوثائقية بابي يار لانتولي كوزنتسو.

بشكل غير مفاجئ، اقوال التشويه لزيلينسكي بخصوص دور الاوكرانيين في فترة الكارثة اثارت احتجاج مبرر لدى اسرائيليين كثيرين. وحتى أن عضو الكنيست الدكتور يوفال شتاينتس قال إن اقوال زيلينسكي تقارب انكار الكارثة. يصعب الافتراض أن زيلينسكي لم يتوقع مسبقا مثل هذه الردود. ورغم ذلك لم يخش من اسماع اقوال الهواء هذه. سبب ذلك واضح وهو أنه رغم القاء خطابه امام اعضاء الكنيست في اسرائيل إلا أن الرواية المتوارعة التي رواها لم تكن موجهة أولا وقبل كل شيء للأذن الاسرائيلية، بل للأذن الاوكرانية.

في أوج الحرب العادلة لأوكرانيا ضد الامبريالية الروسية القاتلة، فمن المهم لزيلينسكي أن يكنس تحت البساط القومي كل تفاصيل الماضي الاوكراني هذه، التي يوجد فيها ما من شأنه أن يحطم الصورة الذاتية للامة الاوكرانية كنموذج للاستقامة وطهارة الاخلاق. بالمناسبة، من الطبيعي أن ما بقي خارج الرواية الوطنية الاوكرانية هو الفظائع التي ارتكبتها قوات الشرطة الاوكرانية الموالية للنازية في بابي يار أو اعضاء الجناح العسكري في للمنظمة القومية الاوكرانية في غرب اوكرانيا، الذين قتلوا جمهور من المواطنين اليهود والبولنديين الابرياء بدم بارد بالهام من الايديولوجيا العرقية – القومية الفاشية لستيفان بنديرا (1909 – 1959)، وهو أحد أكثر الابطال الوطنيين شهرة في اوكرانيا في الوقت الحالي.

يصعب عدم التماهي مع الازدراء الذي اثاره لدى الاسرائيليين الجهد الوقح لزيلينسكي كي يمحو من الذاكرة الجماعية الاوكرانية جرائم الاوكرانيين ضد ابناء شعبهم في فترة الكارثة. ولكن لا يمكن عدم الاستغراب من

الدهشة التي رافقت غضب اسرائيل بشأن انكار هذه الجرائم من قبل زيلينسكي. هذا الاستغراب يشير أولا وقبل كل شيء الى نقص الوعي الذاتي القومي للإسرائيليين أنفسهم، حيث أن الانكار والنسيان لفصول سابقة غير مريحة هو من الاعمدة الاساسية للرواية القومية الصهيونية – الاسرائيلية. هكذا، انكار النكبة، التدمير الوطني الفلسطيني الذي شمل طردهم وتهجيرهم القسري ومنع عودة العرب الفلسطينيين من قبل اسرائيل، الى جانب استيلاء اجرامي للدولة على ممتلكاتهم وايضا المذابح التي ارتكبها الجيش الاسرائيلي مثل التي ارتكبت في الطنطورة، هذا الانكار يشكل أحد القسمات الواضحة للأنا الجماعية الاسرائيلية.

خلافا للامة الاوكرانية فان الامة اليهودية – الاسرائيلية لا تحارب الآن من اجل استقلالها ووجودها الثقافي، وضع طوارئ وطني لا يفيد على اقل تقدير في مواجهة وطنية محايدة مع جرائم الماضي. رغم ذلك، ايضا في اسرائيل مثلما في اوكرانيا، لا يمكن تخيل مواجهة كهذه في المستقبل القريب. اذا يوجد امامنا خط تشابه حزين بين القومية اليهودية الاسرائيلية والقومية الاوكرانية، الذي يصرخ حتى عنان السماء في هذه الفترة، في يوم الكارثة وعشية يوم النكبة.

* * *

"هآرتس": بعد رسالة "سنصل إليكم".. ما الرابط بين تهديد بينيت ومقتل رابين ومذبحة كفر قاسم؟

بقلم: نيفا لنير

ترجمة: القدس العربي

العنوان الذي نشرته "هآرتس" هذا الأسبوع "رسالة تهديد بالقتل مرفقة برصاصة بندقية أرسلت إلى عائلة بينيت"، أعادني سطر واحد فيه إلى أيام بعيدة. ورد في الخبر أنه فرض تعتيم على التحقيق، لكن "المصادر قالت إن الرسالة التي أرسلت إلى مكان العمل السابق لغيلات بينيت، كتب فيها "سنصل إليكم"، وأن جهات التحقيق تنسب له أهمية أكبر من تهديدات أخرى بسبب إرفاق الرصاصة".

حسناً، ما الأمر؟

في خريف 1995 أثناء مظاهرة أمام الكنيست، سئل ايتمار بن غفير (الذي لم يكن آنذاك عضو كنيست، وكان قائداً مشوشاً): هل نجحتم في إزالة الشعار عن سيارة رابين؟

بن غبير: "الرمز هو الرمز، وهذا يشير إلى أنه كما وصلنا إلى هذا الشعار، يمكننا الوصول إلى رابين".

هل يمكن مهاجمة سيارة رئيس الحكومة؟

بن غفير: "عندما يفعل رئيس الحكومة أموراً خطيرة كهذه، أعتقد أنه بالتأكيد يمكن فعل أمور خطيرة جداً".

نعم، قيلت بعد ذلك وتم فعل أمور قاسية، والأقسى منها ما حدث في 4 تشرين الثاني 1995. ولكن الجنون ما زال معنا، يزدهر وينمو. من الذي حمل بن غفير على ظهره رفقة أبطال/ بطلات بيبيين آخرين إلى أروقة الحكم في إسرائيل؟ ألم يكن هذا هو رئيس الحكومة في إسرائيل؟

هاكم أموراً مخزية أخرى تعتبر وقوداً لشعلة التحريض، سمعت مؤخراً في الكنيست في جلسة لجنة الكنيست التي ناقشت طلب قائمة "يمينا" الإعلان عن عضو الكنيست عميحاي شيكلي كمنشق عن القائمة. نبدأ بعضو الكنيست شيكلي، صاحب الضمير، الذي قال في الجلسة: "قام بينيت وشكيد بالمس بصورة شديدة ومخزية بهذا الأساس، والضرر الذي ألحقاه بديمقراطية إسرائيل سيستغرق إصلاحه وقتاً طويلاً... مثل هذا المشهد المروع لانتهاك شامل لجميع الالتزامات الأساسية والأكثر أهمية، التي تشكل العمود الفقري الأيديولوجي لحزب اليمين، إنما هو حدث غير مسبوق في إسرائيل... اقتباس من عالم المصطلحات العسكرية، "الإعلام السوداء ترفرف فوق رأسه".

يتطلع شيكلي كما يبدو إلى تذكيرنا بالقتل الذي جرى في كفر قاسم (29 تشرين الأول 1956). سكان القرية الذين لم يعرفوا عن حظر التجول، عادوا من العمل في حقولهم، و43 شخصاً منهم قتلوا بنار شرطة حرس الحدود. فمصطلح "علم أسود يرفرف فوق أمر غير قانوني بشكل واضح" سنّته المحكمة بعد مذبحة كفر قاسم. ومن يعرف ما سيفعله حزب "يمينا" لدولة إسرائيل بعد انفصاله عن شيكلي وإبعاده من الكنيست؟ أنقذوا شيكلي، أنقذوا الكنيست.

نتج عن جلسة لجنة الكنيست بشأن شيكلي عدة أمور نموذجية، هاكم اقتباسات قليلة، لكنها مدهشة، عن ثلاثة أعضاء الكنيست: الماركيزة، والكونتيسة، والعازفة المنفردة. لنبدأ بالعازفة المنفردة، عضوة الكنيست ميري ريغف، التي قالت (عن رئيس الحكومة بينيت): "أيها الخرقة اليونانية"... "خنزير سياسي"، "خنزير للطهي". أما الكونتسة عضوة الكنيست ماي غولان، في المقابل، فهاجمت رئيس اللجنة عضو الكنيست ايتان غينزبورغ في بيان بأنه ليس سوى "ديكتاتور... صفر مصفر". غينزبورغ بالمناسبة ظهر إزاء عضوة الكنيست الهستيرية مشلولاً تماماً. وإليكم ألفاظاً من الماركيزة عضوة الكنيست اورلي ليفي ابكاسيس، المعروفة أيضاً بلقب "سارقة الأصوات" أو "نموذج الانتهازية"، التي قالت لرئيس اللجنة "أنت عبد وضيع".

للأسف، لم أستطع هذه المرة، وسأحاول أكثر في المرة القادمة، أن أجلب من أقوال عضوة الكنيست غاليت ديستل اتبريان، ومن أقوال التنوير لأعضاء كنيست آخرين من الليكود: أوحانا ولفين وقرعي، على سبيل المثال.

قيل في الأمثال إن الحياة والموت يتعلقان باللسان. نعم، قد يبدأ باللسان وفي الميادين ومن فوق منصة الكنيست، وفي مظاهرات ميدان المدينة ومفترقات الطرق، ويمتد إلى مواقع الشبكات الاجتماعية. هكذا نحن في عشرينيات القرن الواحد والعشرين. ومنذ 4 تشرين الثاني المعروف مرت أكثر من 25 سنة.

* * *

"هآرتس": عائلة سالم في الشيخ جراح بين اليمين المتطرف والمحاكم

بقلم: نير حسون

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

قبلت محكمة الصلح في القدس أمس استئناف عائلة من الشيخ جراح ضد أمر الإخلاء الذي صدر ضدها من قبل دائرة التنفيذ. قال القاضي جاد ارنبرغ إن مسجلة دائرة التنفيذ التي أمرت بالإخلاء اتخذت القرار دون مناقشة ادعاءات العائلة بصورة شاملة. بناء على ذلك، أمر بإعادة الملف إلى دائرة التنفيذ لإجراء نقاش آخر. في أعقاب القرار سيتم تأجيل إخلاء العائلة الذي هدد بإعادة إشعال الحي وشرقي القدس لشهرين على الأقل.

عائلة سالم باتت في مركز النزاع بالشيخ جراح في الأشهر الأخيرة. فقد أقام عضو الكنيست ايتمار بن غفير (الصهيونية الدينية) قبل شهرين ونصف مكتباً مرتجلاً قرب بيتها. وقام فلسطينيون بإلقاء الزجاجات الحارقة على بيت العائلة اليهودية الوحيدة التي تعيش في المنطقة، وهناك اندلعت مواجهات بين نشطاء من اليمين وفلسطينيين كل مساء لأسابيع. الشرطة تخشى من أن يؤدي إخلاء العائلة التي تعيش في المكان منذ العام 1950 إلى إشعال من جديد شرقي القدس.

بيت عائلة سالم، الذي كان يعود لعائلة يهودية قبل 1948، اشتراه مؤخراً يونتان يوسف، وهو ناشط يميني وعضو في مجلس بلدية القدس. استأنف يوسف في السنوات الأخيرة إجراءات الإخلاء ضد العائلة التي بدأت في الثمانينيات. كان الإخلاء يمكن أن ينفذ قبل شهر رمضان، لكن تم تأجيله، ضمن أمور أخرى، بناء على طلب من الشرطة؛ خشية أن يزيد التوتر والعنف في القدس. في هذه الأثناء، قدم أبناء العائلة بواسطة المحامي ماجد غنايم، طلب السماح لهم بالاعتراض على قرار مسجلة دائرة التنفيذ إصدار أمر إخلاء لهم من البيت.

الذريعة الأساسية التي استند إليها استئناف أبناء العائلة هي تقادم الحكم الأصلي الذي صدر ضدهم في 1988. منذ ذلك الحين وأصحاب العقار لم يعملوا من أجل إخلائه. وادعت عائلة سالم بأن يونتان يوسف لا

يملك قرار الحكم الأصلي، فهذا القرار أتلف قبل سنوات. صدر قرار الإخلاء ضدهم استناداً لوثيقة موثقة تؤكد وجود قرار الحكم. وقال المحامي غنايم إن قرار الحكم مرفوض لأنه لم يكن أمامها عند كتابة الوثيقة، الأمر الذي يعترف به أيضاً كاتب العدل. وثمة ادعاء آخر طرح في الاستئناف، وهو أنه منذ قرار الحكم في 1988 والعائلة تدفع إيجاراً للمبنى، الأمر الذي يشكل اتفاقاً جديداً بين أصحاب البيت وبين عائلة سالم، الذي يسمح لهم بمواصلة العيش فيه.

في الجلسة التي عقدت أول أمس، قال المحامي أبراهام موشيه سيغل، ممثل يوسف، بأن كل هذه الادعاءات نوقشت ورفضت من قبل مسجلة دائرة التنفيذ، عيديت غور آريه، التي أمرت بالإخلاء. الاستئناف هو محاولة للتطويل من خلال سحق حقيقي لحق الملكية للمدعى عليه (يوسف)... هذا الشخص لا يجب أن يعاني هذا التنكيل المتواصل وغير المنقطع، والذي تنقصه النزاهة والنية الحسنة، قال المحامي سيغل في الجلسة. غير أن القاضي جاد ارنبرغ رفض ادعاءات يوسف.

في شباط، أمر ارنبرغ بتأجيل إخلاء عائلة سالم إلى حين اتخاذ قرار جديد. كانت تعليمات إخلاء العائلة من العوامل الأساسية لزيادة التوتر داخل الحي في تلك الفترة. في كانون الأول الماضي تم تأجيل إخلاء العائلة عقب طلب قدمته الشرطة، وفي حينه أيضاً بسبب مخاوف أمنية. قبل ذلك ببضعة أيام، زار المكان 22 دبلوماسياً أوروبياً، من بينهم رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في الضفة، سيفان كونفون بورغسدروف، الذي ندد بشدة بالعملية المخطط لها. "يعيش في بيت عائلة سالم 11 شخصاً، وهم مهددون بالإخلاء في الفترة القريبة المقبلة، خلال عيد المولد وفي وسط الشتاء. بالنسبة لي كمسيحي، هذا أمر يصعب استيعابه"، قال بورغسدروف. "هذه منطقة محتلة، وللناس فيها حقوق كاملة للعيش فيها. وقد تم إخلاؤهم في 1948 من غربي القدس ووجدوا ملجأ هنا. وبعد سبعين سنة يريدون إخلاءهم وتحويلهم مرة أخرى إلى لاجئين. هذا أمر غير إنساني وغير معقول. أنا موجود هنا للتعبير عن خيبة أملنا وعن غضبنا".

حتى العام 1948 كان البيت بملكية عائلة يهودية. واستأجرته عائلة سالم من القيّم العام الأردني على أملاك العدو. وبعد حرب الأيام الستة، تم نقل البيت إلى سلطة القيم العام الإسرائيلي، الذي بدوره أعاده بعد ذلك إلى ورثته الوحيدين. في الفترة الأخيرة، اشترى يوسف حقوق الملكية على المبنى.

في هذه الأثناء، في الملف الذي يتعلق بثلاث عائلة في الجانب الثاني للشيخ جراح، قدم ممثلو المستوطنين طلباً لعقد جلسة بتشكيلة واسعة من المحكمة العليا في محاولة منهم لفسخ القرار الذي يمنع إخلاء العائلة.

في 1 آذار، قرر ثلاثة قضاة كأغلبية، أنه يجب على إجراءات إخلاء العائلات الانتظار إلى حين حسم مسألة الملكية على الأرض في إطار إجراءات تسوية الأراضي في وزارة العدل. يتوقع أن يعيق القرار إجراءات إخلاء عشر عائلات أخرى في الحي، التي لم تكن جزءاً من الملف. شركة "نحلات شمعون" التي يسيطر عليها نشطاء من اليمين والتي تطالب بإخلاء السكان، قدمت في الأسبوع الماضي طلباً لعقد جلسة بتشكيلة موسعة للمحكمة للنظر في المسألة في محاولة لفسخ القرار، وسيتم البت في الطلب من قبل رئيسة المحكمة العليا استر حيوت.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": لبيد ومنصور عباس يتفقان على أن انهاء مقاطعة القائمة العربية الموحدة وعودتها للتحالف المنهك

بقلم شالوم يروشالمي

اتفق وزير الخارجية يائير لبيد ومنصور عباس، رئيس حزب "القائمة العربية المشتركة" الذي قاطع الائتلاف الحاكم في وقت سابق من الشهر الجاري، على عودة القائمة إلى الحكومة. وخلال اجتماع مطول يوم الأربعاء، اتفق لبيد وعباس على أن تستأنف القائمة التصويت مع الائتلاف بعد انتهاء عطلة الكنيست في 9 مايو، حسبما أفاد موقع "زمان يسرائيل"، الموقع الشقيق لتايمز أوف إسرائيل باللغة العبرية.

وعلق الحزب الإسلامي مشاركته في الائتلاف في وقت سابق من هذا الشهر مع تصاعد الضغط عليه بسبب التوترات والعنف المستمر بين الشرطة والفلسطينيين في الحرم القدسي.

وأصدر منذ ذلك الحين شروطًا مختلفة للعودة إلى المشاركة البرلمانية والحكومية، بما في ذلك أبرز قضايا المجتمع العربي مثل التمويل من أجل التنمية الاقتصادية ودفع خطط الإسكان.

وكانت الحكومة بالفعل على حافة الانهيار بعد أن انسحاب المشرعة عديت سيلمان، عضو حزب "يمينا" الذي يتزعمه رئيس الوزراء نفتالي بينيت، من الائتلاف، مما أدى إلى سقوط أغلبيته الضعيفة في الكنيست.

بعد عودة القائمة العربية الموحدة إلى الحكومة، سيسرّع الائتلاف العديد من الخطوات المهمة للحزب، بما في ذلك الاعتراف الفوري بقرى بدوية غير الشرعية في جنوب إسرائيل. وتعتمد القائمة على دعم الناخبين البدو في منطقة النقب.

ومن المتوقع أيضًا أن تصادق الحكومة على ميزانيات كبيرة للبناء والبنية التحتية في البلدات العربية، ولزيادة اندماج المواطنين العرب في الخدمات الحكومية والقطاع العام.

وتهدف هذه الخطوات إلى إعطاء دليل على أن مشاركة الحزب في الحكومة تعود بالفائدة على ناخبيه، وتساعده في الوقوف أمام "القائمة المشتركة"، وهي فصيل سياسي عربي منافس في المعارضة.

وانشقت القائمة العربية الموحدة عن القائمة المشتركة للانضمام إلى الحكومة العام الماضي، وهي المرة الأولى التي ينضم فيها حزب عربي مستقل إلى ائتلاف إسرائيلي حاكم.

كما ناقش لبيد وعباس عمليات التصويت المقبلة في الكنيست التي ستتطلب مشاركة حزبه خلال اجتماع الأربعاء.

لكن من الواضح لجميع الأطراف المعنية أن تصعيدًا خطيرًا، مثل حادث أمني كبير، لا يزال من الممكن أن ينهي الشراكة بين القائمة وحلفائها في التحالف.

وأدى قرار الحزب بتجميد مشاركته الحكومية في 17 أبريل الى تهدئة التوترات المحيطة بالمسجد الأقصى، وسمح للقائمة الموحدة بالبقاء في الائتلاف، بينما كان الكنيست في عطلة على أي حال، مما جعل مقاطعة الحزب رمزية إلى حد كبير.

ولم يدعم بينيت ولبيد هذه الخطوة، التي بادر بها عباس، لكنهما أدركا أنها كانت وسيلة لبقاء القائمة في الحكومة.

وقد وقعت أحداث أكثر دراماتيكية منذ أن أعلن الحزب تجميد نشاطه البرلماني، بما في ذلك نشوب القتال في الحرم القدسي، وقوع مسيرة يمينية استفزازية في القدس، وإطلاق صواريخ من غزة، لكن نجح الحزب في البقاء على الهامش، ونجح التحالف بالبقاء صامدا.

ولم تشارك القائمة العربية الموحدة بالمحادثات الائتلافية حول الإطاحة بالنائب المنشق عن حزب "يمينا" عميخاي شيكلي، ولكن لم يكن حضورها المناقشات ضروريا على أي حال.

وحتى بعد عودة القائمة، لن يكون التحالف آمنا. البرلمان وصل إلى طريق مسدود، والقدس لا تزال في حالة توتر، حيث عززت الشرطة انتشارها قبل صلاة الجمعة الماضية في المسجد الأقصى، الذي يشهد اشتباكات متكررة بين الشرطة والمصلين في الأسابيع الأخيرة. واندلعت اشتباكات جديدة في الموقع الجمعة.

وقد شهد الحرم القدسي على مدار الأسابيع الماضية أعمال شغب واشتباكات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية، خلال التوترات المتصاعدة مع احتفال المسلمين بشهر رمضان واحتفال اليهود بعيد الفصح.

وقالت إسرائيل إنها ملتزمة بالحفاظ على الوضع الراهن، وأن قواتها الأمنية ردت على أعمال الشغب الفلسطينية، التي أثارتها منظمة حماس وغيرها من الجماعات المتطرفة.

* * *

تقارير

معهد INSS: إعادة رسم خريطة التحالفات في الشرق الأوسط

بقلم: يوئيل جوجنسكي وداليا ليندنشتراوس

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

طرأت في السنة الأخيرة تطورات مهمة في العلاقات بين تركيا ودول عربية مركزية، بعد أن كانت متوترة على مدى نحو عقد من السنين، وأبرز هذه العلاقات تحسين العلاقات مع الإمارات والسعودية. وبينما نبعت التفافة حدوة الحصان التركية مع أبو ظبي والرياض من اعتبارات اقتصادية على وجه الخصوص، فإن لها أيضاً معاني جغرافية – استراتيجية. يسهم تحسين العلاقات بين أنقرة وأبو ظبي والرياض في احتمال صمود التقارب الذي كان مؤخراً بين إسرائيل وتركيا، وذلك لأنه يجعل موقف أنقرة أكثر اعتدالاً في المسائل الإقليمية، المهمة لإسرائيل.

استضافت أنقرة في تشرين الثاني 2021 الحاكم الفعلي للإمارات، الشيخ محمد بن زايد، ووصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في شباط 2022 لزيارة الإمارات. وكان التقارب بين أبو ظبي وأنقرة انعطافاً حاداً على نحو خاص؛ كون أردوغان اتهم الإمارات بوقوفها خلف محاولة الانقلاب ضده في 2016. في زيارة بن زايد إلى تركيا، جلب في جعبته التزاماً باستثمار 10 مليارات دولار في تركيا. في كانون الثاني 2022 اتفق على صفقة تبادل بين الدولتين بحجم 5 مليارات دولار. وفي زيارة المجاملة التي قام بها أردوغان إلى أبو ظبي، وقعت سلسلة اتفاقات بين الدولتين تضم مجالات الاستعداد للتصدي لكوارث جماعية، وتغييرات مناخية، وتعاوناً أولياً في مجال الصناعات الأمنية.

إضافة إلى ذلك، وفي قرار استثنائي، في نيسان 2022 قررت السلطات القضائية في تركيا تجميد الإجراءات القانونية على مقتل الصحافي جمال خاشقجي ونقل إدارة المحاكمة إلى السعودية. وجاء هذا القرار بعد حوار بين أنقرة والرياض استمر نحو سنة، وكخطوة استعداد قبيل زيارة أردوغان إلى السعودية التي تأجلت مرات عدة.

وكانت تركيا هي التي بدأت جس النبض مع الرياض وأبو ظبي كجزء من الجهد لتحسين العلاقات مع إسرائيل ومصر أيضاً. يبدو أن الدافع المركزي لمحاولات أنقرة التقرب من الدول في المنطقة يرتبط بحاجتها لتحسين وضعها الاقتصادي، كما تأتي على خلفية تغيير الإدارة في الولايات المتحدة، واتفاق المصالحة في الخليج بين قطر وجيرانها، مما يسمح عملياً بمرونة أكبر في السياسة بين الأطراف. من ناحية تركيا، فإن تضييق أبو ظبي على رجل المافيا التركي سادات بكر، الذي اختبأ في أراضيها وبث أفلاماً أحرجت الحكم في أنقرة، كانت حرجة لتغيير السياسة. وثمة دليل آخر على التغيير في العلاقات بين الطرفين، وهو تنسيق المواقف في ما يجري في اليمن: هجمات الحوثيين ضد الإمارات والسعودية في كانون الثاني 2022 أدت بوزارة الخارجية التركية إلى شجبها، بل وبوصفها لأول مرة بأنها "أعمال إرهاب".

خلفية التوتر

ترى دول الخليج، باستثناء قطر، في تركيا بقيادة أردوغان عامل ضعضعة للاستقرار، وأنها ذات تطلعات عثمانية جديدة تدعم حركات الإسلام السياسي في المنطقة. وعلى خلفية آثار الهزة الإقليمية، تعاظم الخوف من تركيا في ضوء دعمها للأحزاب المرتبطة بالإخوان المسلمين، وتحديداً في مصر وتجاه حماس. سياسة تركيا هذه تشكل تهديداً عليها ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل وأساساً في ساحتها الداخلية.

في بداية العقد السابق، كانت هناك محاولة لتحسين العلاقات بين تركيا ودول الخليج في ضوء رغبة السعودية في انضمام أنقرة إلى المعسكر المناهض لإيران. وأعلنت تركيا عن تأييدها وإن كان متحفظاً بالسعودية في المراحل الأولى من الحرب في اليمن. إضافة إلى ذلك، انضمت تركيا إلى "الحلف الإسلامي ضد الإرهاب" الذي بادر إليه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في 2015. وقام زعماء الدولتين بزيارات رسمية مغطاة إعلامياً، بل أقامتا مجلساً للتعاون الاستراتيجي.

كان هذا التقارب مؤقتاً. فقد شكلت تطلعات تركيا الإقليمية مشكلة لمعظم اللاعبين السُنة المركزيين – الذين لا يزال كل واحد منهم يرى نفسه جديراً بالصدارة الإقليمية. وجراء ذلك، تنافست أنقرة وأبو ظبي والرياض فيما بينها على تصميم النظام الإقليمي، وأيدت أطرافاً متعارضة في النزاعات المختلفة، بما في ذلك الحرب

الأهلية في ليبيا. وكانت سياسة أنقرة الداعمة للإخوان المسلمين وقطر مصدر توتر متواصل بين الدول الثلاث. وإلى جانب إقامة قواعد عسكرية وموانئ ودعم للفروع، حاولت الدول إقامة اتحادات وإن كانت هزيلة، كي تحقق مصالحها. في هذا السياق يمكن ذكر تحسين العلاقات في السنوات الأخيرة بين الإمارات والسعودية من جهة، وبين اليونان وقبرص من جهة أخرى.

التحديات القادمة

يبدو أن الحوار بين الأطراف يتركز الآن في التعاون الاقتصادي، فيما أن جوانب سياسية مركزية تبقى مفتوحة إلى جانب شكوك متبادلة أساسية حول التطلعات والدوافع بعيدة المدى لدى الأطراف. وترى الإمارات أن تحسين العلاقات مع أنقرة يتناسب وخططها لتوسيع نفوذها الاقتصادي واستغلال الموقع الجغرافي التركي لهذا الغرض. أما أنقرة، وبسبب أزمتها الاقتصادية المتسعة فيها، فهي بحاجة إلى استثمارات خارجية. أما بخصوص السعودية، فترغب تركيا في دخول متجدد للسوق المحلية في الاقتصاد الأكبر للشرق الأوسط.

فضلاً عن ذلك، تسود في السعودية والإمارات فرضية أن أنقرة السنية كفيلة بأن توازن، وإن جزئياً، قوة إيران الشيعية. يكمن تخوف الخليج في أنه إذا ما وقع الاتفاق النووي المتجدد، أو لم يوقع، فمن شأن طهران أن تعمق أعمالها الهجومية في أعقاب التطورات. وبالفعل، هذه النظرة التركية، كقوة عظمى إقليمية ذات تطلعات لتوسيع نفوذها كانت ضمن أمور أخرى بين أسباب العداء بين تركيا ودول الخليج في العقد الماضي. لكن من الواضح أن تغييراً فكرياً في هذا السياق يتطور في الخليج ووجد تعبيره في محاولة التقرب من تركيا، وهذه المرة كوزن مضاد لإيران. مشكوك أن يكونوا في أنقرة شركاء في هذه النظرة الاستراتيجية: ورغم التوتر مع طهران، فإن السياسة التركية تجاه إيران مختلفة، ويبدو أنها فجوة ستشكل خلافاً بين الأطراف في سياق الطريق.

إضافة إلى ذلك، من شبه المؤكد ألا تتحقق توقعات الخليج إزاء حدوث تغيير استراتيجي في فكر تركيا الإقليمي. فالوجود العسكري التركي في الخليج وتدخلها في ليبيا وفي ساحة البحر الأحمر ما زال يشكل تهديداً. عملياً، تحسين العلاقات بين أنقرة وأبو ظبي يتغذى من التوازن الدقيق الذي نشأ في أعقاب المحادثات بين الجهات المتخاصمة في ليبيا، والذي يسمح مؤقتاً للاعبين الخارجيين بتلطيف حدة سياساتهم. بالنسبة للسعودية، ثمة حاجة لرؤية ما إذا كانت أنقرة ثابتة من الآن فصاعداً في تأييدها لمواقف الرياض في الحرب الإقليمية في اليمن.

تجدر الإشارة إلى أن الرياض تتقدم بشكل حذر وتدريجي أكثر من أبو ظبي تجاه تركيا، بينما هي في حوار مع أنقرة: في أيار 2021 زار السعودية وزير الخارجية التركي، بعد حديث هاتفي بين الملك سلمان وأردوغان، وفي آذار 2022 التقى وزيرا خارجية الدولتين واتفقا على "تحسين العلاقات". يبدو أن الحوار نجح في تقليل مستوى التوتر بقدر ما، لكن الخصومة الشخصية بين أردوغان وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ستبقى تملي التردد في تطوير العلاقات. لكن ليس واضحاً ما إذا كانت أنقرة ستنجح -مثلما تتوقع أبو ظبي والرياض- في تحسين علاقاتها مع مصر في ضوء مصاعبها في الاعتراف بشرعية نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي. مع أن هناك تقدماً في هذا المحور أيضاً. من الجانب التركي، كانت تقارير عن تعيين سفير للقاهرة بعد تسع سنوات من طرد السفير السابق، وعن خطة لزيارة وزير الخارجية المصري إلى تركيا.

كما أن استعداد أبو ظبي للعمل على إعادة البناء السياسي لنظام الأسد في سوريا هو تطور تضطر أنقرة لقبوله بانعدام رغبة، لكن الجمود في الحرب الأهلية يسمح للطرفين بالامتناع عن المواجهة في المسألة السورية. من ناحية تركيا، لدى دول الخليج رافعة ضغط لا بأس بها تجاهها في شكل علاقاتها الموثقة مع اليونان وقبرص، وبخاصة مع إسرائيل. ولأن تركيا تواصل في سياق شرق البحر المتوسط طرح مواقف لا هوادة فيها تجاه وقبرص واليونان، فإن التطورات في هذه الساحة كفيلة هي أيضاً في مفاقمة التوتر بين أنقرة وأبو ظبي.

لا تنظر قطر بعين العطف لهذا التقدم بين تركيا وأبو ظبي والرياض والقاهرة، فقطر تخشى على ما يبدو فقدان دورها المميز عن تركيا في الخليج -فالإمارة تستضيف قاعدة عسكرية تركية- لصالح جيرانها.

كما أن الأطراف تتبنى مناهج مختلفة في كل ما يتعلق بالشكل الذي تتصدى به للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، بخاصة بعد توقيع اتفاقات إبراهيم. فقد كانت تركيا بين الذين نددوا بالتطبيع بين إسرائيل ودول الخليج، وهددت بإعادة السفير التركي للإمارات بعد التوقيع على الاتفاقات. لم يتحقق التهديد، بل يبدو أن عملية التطبيع دفعت أنقرة عملياً لتعترف بقيود الموقف المعادي الذي تبنته، وأن تنضم إلى الميل. ومع ذلك، فإن تصعيداً مهماً في الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية كفيل بأن يخلق ضغطاً من جهة أنقرة على الإمارات لتبريد علاقاتها مع إسرائيل. فضلاً عن ذلك، فإن التحسن بين تركيا والإمارات قد يؤدي إلى تبريد ما في العلاقات بين إسرائيل والإمارات، والتي وضعت لنفسها هدفاً بخوض حوار مع كل اللاعبين في المنطقة، ولا يمكنها أن تبدي مواقف عاطفة تجاه إسرائيل بذات القدر مثلما في الفترة الأولى بعد التوقيع على اتفاقات إبراهيم.

إن قدرة الدول السُنية على تعريف المخاطر وإبداء البراغماتية في العلاقات فيما بينها هي أساس مهم لقدرة تأثيرها على التطورات الإقليمية وإعادة ترسيم خريطة التحالفات. وحقيقة أن الإمارات كانت طليعة في تحسين العلاقات مع تركيا، تشق الطريق للرياض والقاهرة. لكن التحديات التي تقف أمام تحسين حقيقي للعلاقات مع أنقرة تشكل إشارة تحذير للدول العربية لأخذ المغازلة التركية بشكل محدود الضمان. هذا الشك حول مدى استعداد أنقرة للمواظبة في المسارات الجديدة التي تسير فيها، موجودة في القدس أيضاً. ومع ذلك، يدور الحديث عن تغيير إقليمي عام للاتجاه، وهذه الحقيقة تسهم في تعزيز الخطوات المختلفة عملياً.

* * *